المجلس الوطني للبحوث العلمية

كلمة الأمين العام في المؤتمر الصحافي

"إعلان نتائج المسوحات البحرية السنوية للشاطىء اللبناني"

بداية أودّ أن أرحب بمعالي الوزراء أواديس كيدانيان وزير السياحة، وفادي جريصاتي وزيرالبيئة وحسن اللقيس وزيرالزراعة والسادة المدراء العامون ورؤساء البلديات والفعاليات الجامعية والبحثية.

كما أودّ أن أشكر وسائل الإعلام في لبنان، الصحف والتلفزيون والإذاعات والمواقع الإخبارية على اهتمامها الملفت بنقل المعطيات العلمية حول وضع الشاطىء اللبناني، والذي اعتاد المجلس الوطني للبحوث العلمية نقلها بأمانة وموضوعية من خلال المسوحات والرقابة التي يجريها على مدار السنة، على طول الشاطىء اللبناني من العبدة شمالاً وحتى الناقورة جنوباً، بجهود خبرائه وباحثيه في مركز علوم البحار، وبواسطة التقنيات المتقدمة والحديثة التي يوفرها المركب العلمي قانا.

لا تقتصر بحوث العلوم البحرية على متابعة التلوث في نقاط محددة من الشاطىء، بل تتعداه لتصل إلى تحديد مصادر التلوث الرئيسية، وأثر هذا التلوث على الحياة البحرية وعلى التنوع الحيوي والثروة السمكية.

وقبل عرض النتائج المعتمدة لهذا العام، يهمني توضيح بعض النقاط الأساسية في هذا المجال:

أولاً: يعمل المجلس على متابعة الأوضاع البيئية في 26 موقعاً من الشمال إلى الجنوب. وقد تم اختيار هذه المواقع خارج المسابح الخاصة أو الإنشاءات السياحية أو الإنشاءات الاقتصادية، كونها تدار من مؤسسات عامة وخاصة مسؤولة مباشرة عن تحديد أوضاع المنطقة الشاطئية المتاخمة لها.

ثانياً: لم تؤخذ العينات الشهرية وعلى مدار السنة، مباشرة من مصبات المياه الآسنة والمجارير التي تصل إلى البحر، بشكل دائم أو ظرفي، ولا من مكبات النفايات الصلبة الدائمة، كونها لا تحتاج لتحاليل لتأكيد تلويثها للشاطىء.

ثالثاً: يعمل مركز علوم البحار في المواقع 26 منذ 35 عاماً، ولديه قاعدة معلومات مهمة للتغيرات التي تطرأ على كامل الشاطىء اللبناني، كما نجهد لتلبية احتياجاته الفنية والبشرية من ضمن المشاريع الممولة من البرامج الأوروبية والتعاون التقني مع إيطاليا ومنظمة الفاو وعدداً من المؤسسات الدولية المعنية.

رابعاً: بالمقارنة مع السنوات السابقة، لم يشهد الوضع تحسناً يذكر، نظراً لغياب المبادرات البيئية السليمة واستمرار استباحة الشاطىء لردم النفايات أو للتخلص غير المشروع من المياه الآسنة والرواسب الصناعية.

خامساً: تبين نتائج العام 2019 في أحوال الشاطىء اللبناني النتائج التالية:

أ– 14 موقعاً في الشمال وجبل لبنان والشوف والجنوب، هي مناطق نظيفة تصلح للسباحة والنشاطات الترفيهية ولا تشكل خطراً صحياً أو غذائياً على المواطنين.

ب– تشير النتائج إلى وجود أربع مناطق: صنفت **حذرة** إلى **حرجة**، نظراً لقربها من مصادر تلوث بكتيري وتتضائل جودتها كلما كبر حجم النجمة الصفراء لتصبح غير مأمونة.

ج- سجلت النتائج وجود ثماني مواقع في الشمال ومحيط بيروت الشمالي والجنوبي ملوثة بمصبات المياه الآسنة وتتأثر بالعصارة وبالرواسب التي تتسرب من مكبات النفايات الصلبة، بالإضافة إلى موقع آخر في سلعاتا، سجلت فيه نسب عالية من المعادن الثقيلة نظراً لقربه من المنطقة الصناعية.

سادساً: لقد تم تصنيف هذه المناطق وفقاً لنسب مستعمرات البكتيريا والمعادن الثقيلة أحياناً، معتمدين على مرجعية ومعايير منظمة الصحة العالمية التي تحدد نسبة المخاطر المرتبطة بها وأثرها السلبي على الصحة العامة والغذاء.

سابعاً: إن النتائج التفصيلية التي سوف تعرض الآن، تحمل قيمة زمنية ومكانية محددة، ولا يمكن تعميمها جغرافياً حتى في نفس المنطقة، بسبب تزايد احتمالات حدوث تغيرات فجائية في نوعية مياه الشاطىء، من تسرب غير متوقع لمياه المجارير أو وصول أمواج تحمل نفايات صلبة من مناطق أخرى. كما من الممكن أن تتحسن نوعية مياه الشاطىء في حال توقفت مصادر التلوث.

ثامناً: إن بحوث المجلس ومركز علوم البحار، وما يراه المواطنون يومياً على طول الشاطىء، يدفعنا للتأكيد على أن الثروة السمكية ما تزال بخير، وبمنئاً نسبي عن مصادر التلوث، في حال تم اصطيادها كما هو الواقع الحالي في مناطق بعيدة عن الشاطىء. أما الأسماك التي يصطادها هواة السنارة، في أغلب المدن على مصبات المجارير، فلا قيمة غذائية لها ولا يجوز استهلاكها أو تسويقها.

تاسعاً: في المجلس الوطني للبحوث العلمية ومراكزه البحثية الأربع إمكانيات علمية مميزة، ملتزمة خدمة المجتمع باعتماد المنهج العلمي السليم والتقنيات العالمية والشفافية التامة في إعلان النتائج التي لا تهدف لإحباط المواطنين، بل للدلالة على أهمية الموضوع والتوصية باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الشاطىء اللبناني وعدم الاستهتار بإمكانياته.

وقبل أن أختم مداخلتي أود التأكيد، بكل موضوعية، أن بحر لبنان الذي يعاني من ضغوطات سكانية وصناعية وتجارية (مثل مناطق متوسطية أخرى)، لديه القدرة على استعادت نقائه وسلامته من الشمال إلى الجنوب، في أسرع وقت، إذا ما التزمت الإدارة اللبنانية والبلديات بتنفيذ المشاريع الموضوعة لوقف تسرب المياه الآسنة والصناعية إليه، وضمان تطبيق المواصفات الفنية العالمية في مطامر النفايات الصلبة.
فالشاطىء اللبناني يقاوم، والمناطق التي يخف فيها التلوث، ولو تدريجياً، تستعيد حيويتها بسرعة. والتفاؤل بالقدرة على الخروج من المأزق، مشروع وممكن وبمتناول اليد.

في الختام أود أن أشكر معالي الوزراء وممثلي الوسائل الإعلامية كافة، وسوف أعطي الكلام للدكتور ميلاد فخري، مدير مركز علوم البحار لتقديم النتائج بالتفصيل، ثم ننتقل بمشاركة معالي الوزراء للإجابة عن أسئلتكم.

الأمين العام

معين حمزه

بيروت في 2019/6/18